مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: دور البرلمان في معالجة تحديات الأمن الإنساني برلمان اقليم كوردستان انموذجاً "دراسة تطبيقية"
اسم الكاتب: أ.م.د. ياسين آشوور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9801
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

عدد خاص - 2024 مجلة العلوم القانونية والسياسية

دور البرلمان في معالجة تحديات الأمن الإنساني برلمان اقليم كوردستان انموذجاً "دراسة تطبيقية"

The Role Of Parliament In Addressing The Challenges Of Human Security The Parliament Of The Kurdistan Region As A Model Applied Study

الكلمات المفتاحية: **برلمان اقليم كردستان، الامن الانساني، الدور التشريعي و الرقابي**.

Keywords: The Parliament of the Kurdistan Region, Human Security, legislative and supervisory role.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.Co.2024.2.4

أ.م.د. ياسين آشوور

جامعة گرميان

Assist. Prof. Dr. Yaseen Ashour
Garmian University
Yasin.ashur@garmian.edu.krd

ملخص البحث

Abstract

يؤدي البرلمان؛ بوصفه أحد المكونات الرئيسة للنظام السياسي، دوراً حاسماً في تحقيق الأمن الإنساني. إن البرلمان والبرلمانيين هم خير من يفهم السياق السياسي والاجتماعي الذي يعملون في ظله، وهم أفضل من يقدر على تحديد ما يمكن وما ينبغي القيام به لتمكين البرلمان من اداء دور فعال في تحقيق أبعاد الأمن الانساني. وبطبيعة الحال، يختلف دور البرلمان في تحقيق الأمن الإنساني من بلد إلى آخر، ويعتمد ذلك على مدى فعالية المؤسسة البرلمانية وقدرتها على مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها.

يواجه المجتمع الكردستاني؛ كأي مجتمع آخر، تحديات الامن الانساني. ويعد برلمان كوردستان، بوصفه مؤسسة مهمة، فاعلاً رئيساً لمعالجة هذه التحديات، سواء طريق التشريع أو عبرَ رقابة السلطة التنفيذية. الغرض الرئيس من هذه الدراسة هو إبراز دور برلمان إقليم كوردستان فيما إذا كان قادراً على القيام بدوره في معالجة تحديات الامن الانساني أم لا؟ وذلك من خلال المهمة التشريعية والرقابية. وتسعى هذا البحث الإجابة عن هذا السؤال عن طريق توزيع استمارة الاستبيان على العينة من أعضاء برلمان كوردستان في الدورتين (الرابعة والخامسة).

Abstract

Parliament Leads; As one of the main components of the political system, a crucial role in achieving humanitarian security. Parliament and parliamentarians are the best who understands the political and social context that they are working in shadow, and they are better than who can determine what can be done and what should be done to enable Parliament to play an effective role in achieving the dimensions of humanitarian security. Of course, the role of Parliament in achieving humanitarian security differs from one country to another, and this depends on the effectiveness of the parliamentary institution and its ability to monitor and hold the executive authority.

The Kurdistan society faces; Like any other society, human security challenges. As an important institution, the Kurdistan Parliament is an important institution, a president to address these challenges, whether by legislation or through the control of the executive. The main purpose of this study is to highlight the role of the

Kurdistan Region Parliament if it is able to play its role in addressing the challenges of human security or not? This is through the legislative and oversight task. This research seeks to answer this question by distributing the questionnaire form to the sample of members of the Kurdistan Parliament in the two sessions (fourth and fifth).

المقدمـــــة

Introduction

برز مفهوم الأمن الإنساني بعد الحرب الباردة وذلك من خلال إدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية الإجتماعية من خلال اتخاذ الفرد كوحدة التحليل الأساسية لأي سياسة أمينة ويعني الأمن الإنساني التحرر من الخوف دون تحرر من الحاجة والسعي للحصول عليها في بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية آمنة. أي بمعنى الاعتراف بالحقوق الأساسية لإنسان وحمايته من المخاطر التي تهدد تهميشه أو الغاءه، وتمكينه من خلال توفير التعليم المناسب ووجود مناخ العام من الديمقراطية واحتراح الحريات العامة وحق المشاركة السياسية والأنتخابات الحرة والنزيهة. وبالمقابل فان السعي لتحقيق الأمن الإنساني يواجهه جملة من التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية والعسكرية التي تعرقل ان يصل بالمجتمع إلى مرحلة من الرفاهية وتمنع تنمية قدرات افرادها من تتمتع بالحريات العامة ومواجهة المشاكل المجتمعية. ومن هنا يأتي دور البرلمان بوصفه أحد المكونات الرئيسة للنظام السياسي، دوراً حاسماً في معالجة تلك التحديات ومواجتها من خلال السلطات الممنوحة له وفق الدستور. وبما ان البرلمان هو جهة مخولة حصرياً لإصدار وسن القوانين فهو مسؤل عن معالجة تلك التحديات من الناحية القانونية، ليس هذا فسحب بل عليه أن يقوم بتقييم تنفيذ تلك القوانين من قبل السلطة التنفيذية في مختلف القطاعات والمناطق في الدولة، وذلك من أجل التأكد من ان التشريعات تلبي حاجات المجتمع و تشمل كل المواطنين بدون باستثناء هذا من جهة، ومن جهة اخرى مراقبة السلطة التنفيذية من سلامة تطبيقها في المجتمع.

أما بخصوص برلمان اقليم كوردستان– العراق و كما جاء في نظامه داخلي يعد أعلى سلطة تشريعية ورقابية في الإقليم، والمرجع السياسي والقانوني[1]. وعليه فان التصدي لتحديات الأمن الإنساني في الإقليم تقع على عاتقه من الناحية التشريعية و الرقابية. ولكن كما هو معروف ان تحديات الأمن الإنساني من خصائصها انها مترابطة وعالمية وقد تكون بعضها قوية كالنزاعات العنيفة والوبائيات

والكوراث الطبيعية والبيئية تتجاوز مقدرة الدولة من ان تقوم بمعالجتها، لذلك فان البرلمان لا يتمكن من درء هذه التحديات لوحده وحتى الحكومة ايضا قد تعجز عن ذلك. ومع هذه الحقيقة فتبقى دور البرلمانات بما فيها دور برلمان اقليم كوردستان– العراق محورية ورئيسة لمعالجة تحديات الأمن الإنساني، وذلك بسبب إن البرلمان والبرلمانيين هم خير من يفهم السياق السياسي والاجتماعي الذي يعملون في ظله، وهم أفضل من يقدر على تحديد ما يمكن وما ينبغي القيام به لتمكين البرلمان من اداء دور فعال في تحقيق أبعاد الأمن الانساني.

وفي هذا البحث حاولنا تقييم دور برلمان اقليم كوردستان– العراق من الناحية التشريعية والرقابية وذلك من خلال استطلاع الرأي لعينة من أعضاء البرلمان في الدورتي الرابعة والخامسة.

مشكلة البحث:

Research problem:

يواجه المجتمع الكوردستاني؛ كأي مجتمع آخر، تحديات الامن الانساني ويعد برلمان كوردستان، بوصفه مؤسسة مهمة، فاعلاً رئيساً لمعالجة هذه التحديات، سواء طريق التشريع أو عبرَ رقابة السلطة التنفيذية. وعليه تتمثل مشكلة البحث الرئيسة في الإجابة على السؤال الآتي: ما هو دور برلمان كوردستان في معالجة تحديات الأمن الإنساني من الناحية التشريعية والرقابية.

فرضية البحث:

Hypothesis of research:

تكمن فرضية البحث في النقطتين الرئيسيتين الآتيتين وهما:

1. أدى برلمان كوردستان دوراً كبيراً من حيث قيامه بتشريع القوانين التي تمس ابعاد تحديات الأمن الإنساني في الإقليم.
2. كانت فعالية الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان أداءً متواضعاً ولم يفلح البرلمانيين في مزاولة هذا الواجب بشكل صحيح وفعال.

أهمية البحث:

Importance of research:

تنبع أهيمة البحث، من كونه يسلط الضوء على دور برلمان اقليم كوردستان– العراق في معالجة تحديات الأمن الإنساني في الاقاليم وذلك من خلال استقصاء آراء عينة من اعضاء البرلمان في دورتي الانتخابيتين الرابعة والخامسة بخصوص تقييم دور البرلمان من الناحية التسريعة والتنفيذية. فضلا عن ان

البحث يوفر تقيمات واقعية واكاديمية لمكانة البرلمان للمهتمين بشان البرلماني ودوره في المجتمع والنظام السياسي.

حدود البحث:

Limits of research:

الحدود المكانية: يقتصر البحث على استقصاء وجهات نظر عينة من أعضاء برلمان اقليم كوردستان– العراق في الدورتين الرابعة (2013– 2028) والخامسة (2018–2022) عن مدى قدرة البرلمان في معالجة تحديات الأمن الإنساني في الاقليم من ناحية التشريعية والتنفيذية. أما الحدود الزمنية فقد تم تطبيق الاستبانة في غضون شهر واحد وهو شهر (آذار 2024). وتحدد الحدود البشرية في (122) عضواً من اعضاء برلمان اقليم كوردستان– العراق في الدورتين الرابعة والخامسة من مختلف القوائم والكتل البرلمانية.

منهج البحث:

Methodology of research:

انطلاقاً من أسئلة البحث واهدافه، استخدمنا المنهج الوصفي المسحي، عن طريق جمع البيانات والمعلومات النظرية من مصادر علمية واكاديمية، ثم وضعنا بوضع استبانة لغرض استقصاء أراء عينة من أعضاء برلمان اقليم كوردستان– العراق في الدورتين الرابعة (2013– 2028) والخامسة (2018–2022) حول قيام البرلمان بواجبه الرئيسي لتصدي ومعالجة الأمن الإنساني في الإقليم. ومن ثم إستخدام البرنامج (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية–SPSS) لتحليل البيانات والتوصل الى النتائج علمية و واقعية.

هيكل البحث:

Structure of research:

ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة فضلاً عن المقدمة والأستنتاجات وذلك على النحو التالي: المبحث الأول: الإطار النظري حيث تناولنا فيه مفهوما الأمن والأمن الإنساني وكذلك المؤسسة البرلمانية ودورها في تحقيق الأمن الإنساني. أما المبحث الثاني فيتعلق بتوضيح الأطر المنهجية و الإجراءات البحثية. والبمحث الثالث خصص لإستخراج نتائج الاستبانة ودور برلمان اقليم كوردستان– العراق من ناحية التشريعية والرقابية لمعالجة تحديات الأمن الإنساني في الاقليم. واختتم البحث بأهم النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها من خلال دراستنا.

المبحث الأول

The First chapter

الإطار النظري للبحث

Theoretical framework of research

1. مفهوم الأمن و الأمن لأنساني:

1. The concept of security and Human Security:

يشير مصطلح الأمن بشكل عام، إلى تدابير التي يتبعها مجتمع معين أو حكومة ما لحماية الشعب من كل ما يهدد خطر البقاء من خلال تهيئة عوامل الاستقرار وتنمية وتطوير القدارت بما يحمي المصالح القائمة ويعزز المصالح التي تسعى لتحقيها. ويتمحور هذا المفهوم حول فكرة الدفاع عن البقاء ضد الأخطار الخارجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية، أو أية أخطار اخرى تهدد هذا البقاء[2].

أما المفهوم المعاصر للأمن وهي مجموعة المبادىء والقيم النظرية والأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة مواطنيها ومؤسساتها وتلبية احتياجاتها، الضامنة للاستقرار وكذلك من اجل الحماية والدفاع عن مصاحلها الحيوية، خاصة حمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة، داخلياً وخارجياً مع مراعاة متغيرات البيئة الداخلية والأقليمية والدولية[3].

يعود اصل كلمة الأمن في اللغة الإنجليزية (*securitas*) المركبة أساساً من (*sini*) والتي يقصد بعا غير (*cure*) والتي تعني غياب السلامة والأمن، ومن خلال هذا التعريف اللغوي يتضح أن البداية الأولى لم يقصد بها باضرورة درجة تحقيقه أو الحصول عليه بل إمكانية فقدانه تعتبر موضوع الأمن[4]. أما في اللغة العربية فقد ورد كلمة (الأمن) بانها مرادفة للأمان والطمأنينة والحماية بالتالي هي نقيض الخوف ومساوية للابتعاد عن المخطار[5].

أما (الأمن) اصطلاحاً فعلى الرغم من العقيد والغموض[6] الذين يكتنفان مفهوم الأمن، وتفاوت وجات النظر حو ماهيته، الا ان جوهر كل تعرف حول الأمن يدور حول تهديد– الخوف– القلق. فعلى سبيل المثال عرف الموسوعة الاستراتيجية الأمن:" كانه شخص يعتبر نفسه غير مهدد بهذا الخطر أو ذاك، أو يظم أن لديه الوسائل للرد عليه ان تحول هذا الخطر ليصبح واقفاً"[7]، أما قاموس (***Chambers***) فيعرف الأمن: "بأنه التحرر من الهم والقلق والتخلص من الخطر وتحقيق الثقة والطمأنينة وتوفير السلامة والإستقرار"[8]، والأمن عند باري بوزان (احد أبرز المختصين في الدراسات الأمينة، وأبرز مفكري مدرسة كوبهاجن لإبحاث السلام والأمن) هو الحالة التي يكون النقاش فيها دائرة

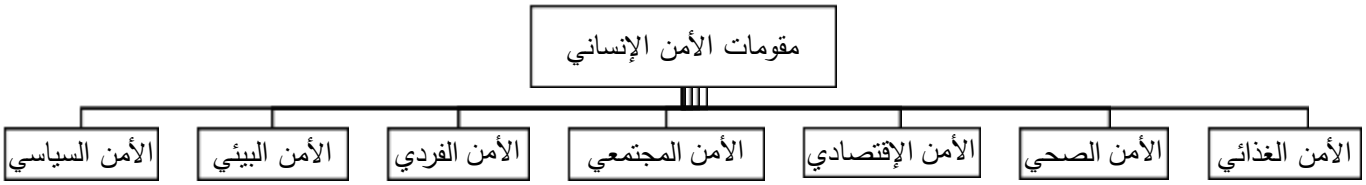
حول السعي للتحرر من التهديد[9]، أما (والتر ليبمان) فيرى ان الأمن من وجهة نظر موضوعية انعدم وجود أي تهديد للقيم المكتسبة ومن وجهة نظر ذاتية انعدام وجود مخاوف من خطر يعترض هذه القيم[10].

من خلال من تم طرحه يمكن القول إن الأمن هو ذلك الشعور الذي من خلاله يتم الاحساس به بالأمان والمرتبط بغياب التهديد وغياب هاجس الخوف وتوفير الحق في البقاء من خلال التحرر من المخاطر التي قد تهدد وجوده.

ومن الناحية التاريخية ان مفهوم الأمن كان يحصر إهتمامه بالدولة أي تركيز على الدولة كمحور رئيسي وهو مايعني ان الأمن يرتبط بطبيعة تكوين الدولة والتي يعد هذا الأخير أحد اسباب نشأتها. ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة وانتشار سريع لظاهرة العولمة وبروز نظام عالمي جديد تغير مفهوم الأمن ليصبح مفهوماً شاملاً لا يقتصر على الدولة فحسب بل وتشمل المجتمعات أيضاً، إذ أنّ هنالك تباينات بين الأغنياء والفقراء والأقليات والأكثريات ونزاعات إقليمية وعرقية "أثنية" وتنافر داخلي وما يصاحب ذلك من كوارث ونكبات[11]، كلها أمور تدفع بإتجاه التركيز على المشاكل المتعلقة بالمجتمعات أكثر من تعلقها بالدولة. وهذه التحولات كانت خلفية أو عامل مساعدة لبروز مقاربة الأمن الإنساني والتي يصطلح عليها في كثير من الدراسات بالمقاربة الشاملة للأمن[12]. ومنذ ذلك الحين أي في عقد التسعينيات سعوا الكثير من المفكرين إلى تحويل النقاشات الأمنية بعيدا عن توجهها التقليدي المتمركز حو (محورية الدولة) من اجل حماية وتعزيز وضع الأفراد داخل المجتمعات. إذاً ظهور الأمن الأنساني جاء كتحدي لأفكار الأمن التقليدي، غير ان الأمن التقليدي– أي الأمن القومي– وكذلك الأمن الإنساني ليست مفاهيم متنافية. فقد قيل انه من دون أمن الإنسان لا يمكن ان يحقق أمن الدولة التقليدي، والعكس بالعكس[13].

ان أول من لفت الأهتمام العالمي إلى مفهوم الأمن الإنساني هو (محبوب عبد الحق) الإقتصادي والمنظر في مجال التنمية الدولية وذلك في (تقرير التنمية البشرية) ضمن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994) والذي سعى في التأثير على قمة العالم (1995) للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن[14]. حيث يعرف الأمن ضمن هذا التقرير كمنظور جديد للتنمية. الأمن متمحور حول الإنسان وحاجاته وكذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية مثل المجاعة والمرض والقهر السياسي والإنقاظ المفاجيء والضار لحاجات الإنسانية[15]. فمن هنا حدد محررو التقرير أبعاد للأمن الإنساني وهي: (الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الفردي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي، الأمن الفكري).

الشكل رقم (1): مقومات الأمن الإنساني وفق تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994



United Nations Trust Found for Human Security, HUMAN SECUR ITY HANDBOOK, January 2016, p.7.

أما (كوفي أنان) السكرتير السابق للأمم المتحدة فقد عرف الأمن الإنساني في تقريره لعام (2000) من وجهة نظر أكثر شمولية؛ بانه يشمل حقوق الإنسان، والحكم الرشيد والحق في الحصول على التعليم والرعاية الصحية وإتاحة الفرص والخيارات لكل أفراد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا اتجاه هي أيضاً خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الإقتصادي ومن النزاعات، فتحقيق التحرر من الخوف وحرية الإجيال القادمة في ان ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثمة الأمن القومي[16].

وعرفته لجنة الأمن الإنساني للأمم المتحدة في تقريرها في العام 2003: انه " حماية جوهر الحيوي لجميع البشر بطرائق تعزيز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذات"[17]. أما تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2009) فعرف الأمن الإنساني بأنه: " تحرر الإنسان من التهيدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنياً و واسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته"[18].

وبأختصار شديد يمكن القول ان مفهوم الأمن الانساني يعبر عن نسيج مترابط ومتكامل لمجموع حقوق الإنسان الأساسية والمتكاملة، وغير قابلة للتجزئة، إضافة لاعتماده على مبادئ الكرامة الإنسانية، التي يسعى إلى الحفاظ عليها باعتبارها بمقابة الجوه الحيوي لجميع الكائنات البسري.

و اهم مستويات عناصر الأمن الإنسان الأساسية هي[19]:

1. **مستوى الأمن الشخصى والفردى: ويعتبر من أهم عناصر الأمن الإنسانى، وهو يتمحور حول كيفية تأمين الحماية للأفراد.**
2. **المستوى الإقليمى: ويعد التعاون الإقليم لموجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني وخاصة في قضايا ملائما، مثل قضية الاجئيني وبعض الأوبئة و المخدرات.**

3. المستوى العالمي: تم ادخال بعض الإصلاحات على نظام الأمم المتحدة، بحيث يصبح أكثر استجابة لمتطلبات الأمن الإنساني لدراسة أوضاع الأمن الإنساني، والتوصل إلى صيغة إدارة تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية المتعلقة بقضايا الأمن الإنساني وحقوق الأمن الإنساني.

أما أهم مرتكزات الأمن الإنساني كما حدده لجنة الأمن الإنساني في الأمم المتحدة فيتجسد في[20]:

1. عالمية الأمن الإنساني شاملي عالمي، فهو حق للإنسان في كل مكان.
2. الأمن الإنساني محوره الإنسان، ويتعلق بنوهية الحياة الناس في كلك مكان.
3. الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة، وهي أسهل من التدخل اللاحق.
4. مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منهما على الآخر، وهي تتلخص في مكونين أساسيين: الأول هو الحرية من الحاجة، والثاني هو الحرية من الخوف.

2. دور برلمان ف معالجة تحديات الأمن الإنساني:

2. The role of Parliament in addressing human security challenges:

البرلمان مؤسسة دستورية مستقلة، تنشأ هذه الاستقلالية في صلاحيات التشريع بأسم الشعب، أي انه لايمكن إصدار أي قانون، إلا بعد إقراره في البرلمان، ولايجوز لأي جهة غير البرلمان إدخال تعديلات أو إلغائه كأصل عام[21].

ويتكون من مجموعة من الأفراد يطلق عليهم اسم النواب أو الممثلين. ويكون التحاقهم بالبرلمان عن طريق الانتخاب والاقتراع العام باستخدام الأساليب الديمقراطية. ويتم اختيارهم بواسطة المواطنين في الشعب المسجلين على اللوائح الانتخابية في عملية انتخاب أو اقتراع عام سري ومباشر[22].

وتكمن أهمية البرلمان في أنه يمثل الشعب أمام الحكومة، ويقوم بوظيفة تشريعية مؤداها سَن القوانين الازمة للدولة. ويزاول كذل وظيفة مالية، والتي تعني ان ميزانية الدولة يجب ان تعرض على البرلمان وتقر من قبله وبذلك يتسنى له مراقبة كيفية حصول الدولة على مواردها وسبل انفاقها. وللبرلمان؛ بالإضافة إلى وظيفتيه السابقتين (التشريعية والمالية) وظيفة ثالثة على جانب كبير من الأهمية والخطورة، وتلك الوظيفة هي مراقبة اعمال الحكومة ومحاسبتها على تصرافتها[23]. وان ابرز أهم المهام الرئيسة للرقابة البرلمانية تتمثل في إظهار ومنع السلوك التعسفي أو أي اجراء غير قانوني وغير دستوري للحكومة والهيئات العامة، ومسائلة الحكومة حول الأموال، وكيفية استخدامها وكشفها والسعي لتحسين الإقتصاد وكفاءة وفعاليات الحكومية، إلى جانب الإطمئنان من ان السياسات الحكومية المعلنة والمسموحة في

البرلمان قد طبقت، وتشمل هذه الوظيفة مدى تحقيق الأهداف التي حددتها التشريعات والبرامج الحكومية، وأخيراً تحسين الشفافية في العمليات الحكومية، وتعزيز ثقة المواطنين بالحكومة، وهذا الشرط بحد ذاته من أجل تكوين سياسة فعالة[24].

وعليه، نقصد بدور برلمان اقليم كوردستان– العراق في معالجة تحديات الأمن الإنساني في الأقليم هو صلاحية سن القوانين ومراقبة تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية. فضلاً عن اقرار الموازنة العامة. وهذا ما سنبحثه في المبحث الثالث.

المبحث الثاني

The Second chapter

الأطر المنهجية و الإجراءات البحثية

Methodological frameworks and research procedures

1. **مجتمع البحث**:

Population Research:

يمكن تعريف مجتمع البحث بأنه: " جميع مفرادات الظاهرة التي يدرسها الباحث، أو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون مشكلة البحث"[25]. ويتكون مجتمع هذا البحث من جميع أعضاء برلمان اقليم كوردستان–العراق الدورتين الرابعة (2013–2018) والخامسة(2002–2018) والبالغ عددهم (222) عضواً موزعون على الكتل البرلمانية مختلفة. الجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول رقم 1

توزيع أفراد مجتمع البحث بحسب الموقع الرسمي لبرلمان اقليم كوردستان على شبكة المعلومات الدولية[26]

الكتل البرلمانية	الدورة البرلمانية	مجتمع البحث		مجموع الدورة الرابعة الخامسة		الكتل البرلمانية	الدورة البرلمانية	مجتمع البحث		مجموع الدورة الرابعة الخامسة	
		العدد	%	العدد	%			العدد	%	العدد	%
ح.د.ك	الرابعة	38	%34.2	83	37.3 %	الحركة الاسلامية	الرابعة	1	%0.9	3	%1.3
	الخامسة	45	%40.5				الخامسة	2	%1.8		
التغير	الرابعة	24	%21.6	36	16.2 %	الكلداني السرياني الاشوري	الرابعة	1	%0.9	2	%1.3
	الخامسة	12	%10.8				الخامسة	1	%1.8		
ا.و.ك	الرابعة	18	%16.2	39	17.5	التغير والتجديد	الرابعة	1	%0.9	3	%1.3

	الخامسة	21	%18.9		%	التركماني	الخامسة	2	%0.9		
أ.إ.ك	الرابعة	10	%0 .9	15	%6.7	الحرية	الرابعة	1	%0.9	2	%0.9
	الخامسة	5	%4.5				الخامسة	1	%0.9		
ج.ع.ك	الرابعة	6	%5.4	13	%5.8	الرافدين	الرابعة	2	%1.8	3	%1.3
	الخامسة	7	%6.3				الخامسة	1	%0.9		
الارمن	الرابعة	1	%0.9	2	%0.9	حزب كادحي كوردستان	الرابعة	1	%0.9	2	%0.9
	الخامسة	1	%0.9				الخامسة	1	%0.9		
الجبهة التركمانية	الرابعة	1	%0.9	2	%0.9	الاصلاح التركماني	الخامسة	1	%0.4	1	
	الخامسة	1	%0.9								
الجيل الجديد	الخامسة	3	%1.3	3		تحالف الوحدة القومية	الخامسة	3	%1.3	3	
الشعب	الخامسة	1	%0.4	1		عضو مستقل	الخامسة	3	%1.3	3	
ت. التركماني	الرابعة	2	%1.8	2		اربيل التركمانية	الرابعة	1	%0.4	1	
الاتجاه الثالث	الرابعة	1	%0.4	1		ابناء النهرين	الرابعة	1	%0.4	1	
		197		197				24		24	
المجموع الكلي	222										

2. **عينة البحث**:

Sample:

تم تعريف العّينة على أنها:" فئة تمثل مجتمع البحث (*Population Research*) **أو جمهور البحث، أي جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، أو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث"**[27]. **وتم اختيار عينة البحث باسلوب العّينة العشوائية البسيطة** (*Simple Random Sample*)[28] **وهي الدورة الرابعة والخامسة لبرلمان اقليم كوردستان– العراق. إذ بلغ عدد العينة في الدورة الرابعة (61) عضواً، أي بنسبة (54.9%) من حجم مجتمع البحث الكلي في الدورة الواحدة والذي يبلغ عدده (111) عضواً. مع مراعاة الفروق العددية بين الكتل البرلمانية والتي تبلغ عددها إلى (17) كتلة برلمانية. وفي الدورة الخامسة فأخذنا نفس العدد كعينة البحث.**

وبالتالي تم توزيع (122) استبانة على أفراد العّينة بعد التأكد من صدقها وثباتها. ويوضح الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة البحث في الدورتين الرابعة والخامسة لبرلمان الاقليم على وفق الاستبانات الموزعة والاستبانات المسترجعة والصالحة للتحليل.

جدول رقم (2)

التكرارات والنسب المئوية للاستبانات الموزعة والاستبانات المسترجعة والصالحة من أفراد عينة البحث ومجتمعه

الكتل البرلمانية	الدورة البرلمانية	مجتمع البحث		الاستبان الموزعة على عينة البحث		الاستبان المسترجعة بالنسبة للموزعة		الاستبانات غير الصالحة بالنسبة للمسترجعة		الاستبانات الصالحة بالنسبة للمسترجعة المجموع النهائي	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
حزب الديمقراطي الكوردستاني	4	38	%34.2	17	%44.7	7	%41.1	1	%14.2	6	%85.7
	5	45	%40.5	18	%40	6	%33.3	0	%0	6	%100.0
المجموع		83	%37.3	35	%42.1	13	%37.4	1	%7.6	12	%92.3
حركة التغير	4	24	%21.6	12	%50	4	%16.6	1	%25	3	%75.0
	5	12	%10.8	6	%50	4	%33.3	0	%0	4	%100.0
المجموع		36	%16.2	17	%47.2	8	%47.0	1	%12.5	7	%87.5
الاتحاد الوطني الكوردستاني	4	18	%16.2	10	%55.5	5	%50	1	%20	4	%80.0
	5	21	%18.9	13	%61.9	4	%30.7	0	0	4	%100.0
المجموع		39	%17.5	23	%58.9	9	%39.1	1	%11.1	8	%88.8
الاتحاد الاسلامي الكوردستاني	4	10	%9.0	5	%50.0	1	%20	0	%0	1	%100
	5	5	%4.5	4	%80.0	2	%50	0	%0	2	%100
المجموع		15	%6.7	9	% 60.0	3	%33.3	0	%0	3	%100
جماعة العدل الكوردستاني	4	6	%5.4	4	%66.6	1	%25	0	%0	1	%100
	5	7	%6.3	5	%71.4	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع		13	%5.8	9	%69.2	1	%11.1	0	%0	1	%100
الكلداني السرياني الاشوري	4	2	%1.8	2	%100.0	0	%0	0	%0	0	%0
	5	1	%0.9	1	%100	1	%100	0	%0	1	%100
المجموع		3	%1.3	2	%66.6	1	%50	0	%0	1	%100
الحرية	4	1	%0.9	1	%100	1	%100	0	%0	1	%100
	5	1	%0.9	1	%100	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع		2	%0.9	2	%100	1	%50	0	%0	1	%100

الرافدين	4	2	%1.8	1	%50.0	1	%100	0	%0	1	%100
	5	1	%0.9	1	%100	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع		3	%1.3	2	%66.6	1	%50	0	%0	1	%100
الارمن	4	1	%0.9	1	%100	0	%0	0	%0	0	%0
	5	1	%0.9	1	%100	1	%100	0	%0	1	%100
المجموع		2	%0.9	2	%100	1	%50	0	%0	1	%100
حزب الاشتراكي الكوردستاني	4	1	%0.9	1	%100	0	%0	0	%0	0	%0
	5	1	%0.9	1	%100	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع		2	%0.9	2	%100	0	%0	0	%0	0	%0
الجبهة التركمانية	4	1	%0.9	1	%100	0	%0	0	%0	0	%0
	5	1	%0.9	1	%100	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع		2	%0.9	2	%100	0	%0	0	%0	0	%0
الحركة الاسلامية	4	1	%0.9	1	%100	0	%0	0	%0	0	%0
اربيل التركمانية	4	1	%0.9	1	%100	0	%0	0	%0	0	%0
ابناء النهرين	4	1	%0.9	1	%100	1	%100	0	%0	1	%100
الاتجاه الثالث	4	1	%0.9	1	%100	0	%0	0	%0	0	%0
التقدم التركماني	4	2	%1.8	1	%50.0	1	%100	0	%0	1	%100
ت.ت. التركماني	4	1	%0.9	1	%100	1	%100	0	%0	1	%100
حركة الجيل الجديد	5	3	%2.7	2	%50.0	0	%0	0	%0	0	%0
عضو مستقل	5	5	%4.5	2	%40.0	0	%0	0	%0	0	%0
الشعب	5	1	%0.9	1	%100	0	%0	0	%0	0	%0
الوحدة القومية	5	3	%1.3	2	%66.6	1	%50	0	%0	1	%100
الاصلاح التركماني	5	1	%0.9	1	%100	0	%0	0	%0	0	%0
التنمية التركماني	5	2	%1.8	1	%50	1	%100	0	%0	1	%100
مجموع الدورة الرابعة		111	%100	61	%54.9	23	%37.7	3	%13.0	20	%.50.0
مجموع الدورة الخامسة		111	%100	61	%54.9	20	%32.7	0	%0	20	%.50.0
المجموع الكلي		222	%100	122	%54.9	43	%19.3	3	%6.9	40	%93.0

يتضح من الجدول رقم (2) أن الاستبانات المسترجعة منها (43) استبانة بنسبة (19.3%) من الاستبانات الموزعة على اعضاء الدورتين الرابعة والخامسة لبرلمان كوردستان. حيث بلغ عدد الاستبانات المسترجعة من قائمة (ح.د.ك) (13) استبانة، أي بنسبة (37.4%) من المجموع الكلي لـ (43)

استبانة مسترجعة، وتم استبعاد (1) استبانات منها لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك اصبح عدد الاستبانات المستوفاة والجاهزة للتحليل (12) بنسبة (92.3%) من مجموع البيانات المسترجعة. بينما بلغ عدد الاستبانات المسترجعة من قائمة التغيير الاساس (8) استبانة، اي بنسبة (47.0%) من المجموع الكلي لـ (43) استبانة مسترجعة، وتم استبعاد استبانة منها لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك أصبح عدد الاستبانات المستوفاة والجاهزة للتحليل (7) بنسبة (87.5%) من مجموع البيانات المسترجعة. في حين بلغ عدد الاستبانات المسترجعة من قائمة (أ.و.ك) (9) استبانة، أي بنسبة (39.1%) من المجموع الكلي لـ (43) استبانة مسترجعة، وتم استبعاد استبانة واحدة لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك اصبح عدد الاستبانات المستوفاة والجاهزة للتحليل (8) بنسبة (88.8%). أما بالنسبة للاستبانات المسترجعة من قوائم الآخرى وكما هو موضوح في الرقم (2) فقد بلغ عددها (13) استبانة صحيحة. وبذلك أصبح عدد الاجمالي لاستبانات المستوفاة والجاهزة للتحليل (40) أي بسنبة (93.0%) من مجموع البيانات المسترجعة، وبنسبة (32.7%) من أعضاء عينة البحث.

3. خصائص أفراد البحث بحسب متغيرات البحث:

3. Characteristics Of Search Personnel By Search Variables:

يمكن حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث بحسب متغيرات: السن والجنس والشهادة والسكن كما تبينه النتائج بجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

التكرارات والنسب مئوية لأفراد العّينة الذين جاوبوا فقرات الاستبانة وفقاً لمتغيرات السن والنوع الاجتماعي الجنس والشهادة والسكن

النوع الاجتماعي			الفئة العمرية					الشهادة					السكن				
ذكور	إناث	%	35–25	35–45	45–60	60 فما فوق	%	اعدادية	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتورا	%	أربيل	السليمانية	دهوك	%
العدد	العدد		العدد	العدد	العدد	العدد		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		العدد	العدد	العدد	
24	16	100 %	9	21	12	1	100 %	0	3	24	8	5	100 %	14	17	9	100 %
60%	40%		%15	%47.5	%27.5	%2.5		0	%7.5	%60	%20	%12.5		%35	%42.5	%22.5	
40			40					40						40			

يتضح من جدول (3) أيضاً ان غالبية أعضاء العينة من الذكور، إذ بلغ عددهم (24) أي بنسبة (60%) من المجموع الكلي للعينة. أما بالنسبة للاناث، فقد بلغ عددهن (16) عضواً أي ما يُمثل (40%) من إجمالي العّينة.

يتبين من جدول (3) أيضاً بأن عدد أعضاء العينة بحسب متغير السن تراوح بين (9) عضواً ضمن الفئة العمرية (من 25 الى 35) أي بنسبة (15%)، و(21) عضواً ضمن الفئة العمرية (من 35 الى 45) أي بنسبة (47.5%)، وبذلك تشكل هذه الفئة العمرية اغلبية اعضاء العينة. و(12) عضواً ضمن الفئة العمرية (من 45 الى 60) أي بنسبة (27.5%)، وعدد أعضاء ضمن الفئة العمرية (من 60 فما فوق) عضواً واحداً أي بنسبة (2.5%) من اجمالي عدد العّينة.

ونلاحظ من الجدول أيضاً بان عدد أفراد العّينة الذين يحملون شهادة الدبلوم يبلغ (3) فرداً أي بنسبة (7.5%). أما حملة شهادة البكالوريوس فبلغ عددهم (24) فرداً ما يمثل (60%) من اجمالي عدد العّينة، وبذلك يشكلون الأغلبية. أما بالنسبة لحملة شهادة الماجستير، فقد بلغ عددهم (8) عضواً أي ما يُمثل (20%) من إجمالي العّينة. وعدد الاعضاء الذين يحملون شهادة الدكتوراه (5) عضواً أي بنسبة (12.5%) من إجمالي العّينة.

ويلاحظ من الجدول رقم (3) أيضاً ان معظم المستجيبين هم من محافظة السليمانية بنسبة (42.5%)، ثم تأتي محافظة اربيل في المرتبة الثانية بنسبة (35%)، أما المستجيبين في محافظة دهوك فقد كانت بنسبة منخفضة بنسبة (22.5%).

4. **أدوات البحث**:

4. Search Tools:

أ- الاستبانة (Questionnaire):

تم تعريف الاستبانة على أنها: "أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق استمارة يجري تعبئتها من قبل المستجيب، ويستخدام لجمع المعلومات بشان معتقدات ورغبات المستجيبين، ولجمع الحقائق هم على علمٍ بها، ولهذا يستخدام بشكلٍ رئيس في مجال الدراسات التي تهدف الى استكشاف حقائق عن الممارسات الحالية واستطلاعات الرأي العام وميول الأفراد"[29]. أي انها أداة أو طريقة لجمع البيانات قوامها الإعتماد علىٰ مجموعة من الأسئلة المكتوبة للحصول علىٰ البيانات التي تفيد في الإجابة على مشكلة من المشكلات[30].

تضمنت الأستبانة مقدمة تبين الهدف من الدراسة، وإرشادات للإجابة علىٰ عباراتها. وتتكون من جزأين؛ الأول تضمن المعلومات العامة عن أفراد عينة البحث متمثلة في المتغيرات التالية: (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، الشهادة، السكن، اعضاء الكتل البرلمانية في الدورتين الرابعة والخامسة)، أما الجزء الثاني منها فقمنا فيه بتحديد (56) فقرة موزعة على محورين رئيسيين لأستطلاع رأي المستجيبن عن دور برلمان اقليم كوردستان– العراق في مجالي التشريع والرقابة.

ب– صدق الاستبانة (Validity):

المقصود بالصدق هو أن يقيس الأختبار أو الأداة ما وضعت لقياسه[31]. و قد تم التحقق من صدق الاداة عن طريق عرض فقراتها في صورها الأولية علىٰ عدد من السادة المحكمين(*) ممن لديهم الخبرة في هذا المجال، وقد بلغ عددهم (3) عضواً. ومطالبة بإبداء آرائهم عن الفقرات الورادة في الاستبانة من حيث: وضوحها وسلامة صياغتها اللغوية ومدى ملائمتها وأهميتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها إما بالحذف او بالإضافة أو إعادة الصياغة بما يرونه مناسباً. وفي ضوء المقترحات التي ابدوها قمنا بتعديل الفقرات التي أشاروا لضرورة تعديلها، وتم دمج بعض الفقرات، وحذف بعضها الآخر، وإضافة فقرات اخرى. وبذلك اتخذت الاستبانة شكلها النهائي، وأصبحت تتألف من (56) فقرة موزعة علىٰ محورين.

ج– ثبات الاستبانة (Reliability):

تم تأكد من ثبات الاستبانة باستخدام الاختبار واعادة الاختبار(Re–Tess Method) على عينة عشوائية(Random Sample) مكونة من (١٠) عضواً من أعضاء برلمان كردستان– العراق من خارج أفراد العّينة الاصلية، وبفاصل زمني يبلغ اسبوعين، واستخدمنا معامل ارتباط (بيرسون)، فوجدنا ان معامل الثبات هو (0,84) وهو معامل ثبات مقبول لأغراض الدراسة والبحث.

وقد استخدمنا مقياسي ليكرت ((Likert) الثلاثي والخماسي لمعرفة آراء اعضاء برلمان كوردستان– العراق حول الدور التشريعي والرقابي للبرلمان في معالجة تحديات الأمن الانساني في الاقليم. إذ استخدم مقياس ليكرت الثلاثي في مجال التشريع بمستوياتها الثلاثة، بحيث تم اعطاء الدرجة الموزونة (3) لـ (موافق)، ودرجة (2) لـ محايد، ودرجة (1) لـ (غير موافق). ولمعرفة إتجاه العّينة ولأغراض تحليل البيانات تم تصنيف المتوسطات إلىٰ ثلاثة مستويات على وفق القانون الحسابي التالي:

المتوسط الحسابي[32]= $\frac{\text{اقل قيمة–اكبر قيمة}}{\text{عدد البدائل}} = \frac{1-3}{3} = \frac{2}{3} = 0.66$، أي سوف يكون قيمة (0.66) هي طول الفئة، وبناءاً عليه سيصبح تقسيم مدى متوسطات إجابات أفراد العّينة كما يشير الجدول رقم(4) .

جدول رقم (4)

الإتجاه	غير موافق	لا اعلم	موافق
الفئة	1.66–1	2.33–1.67	3 –2.34

وفي مجال الرقابة البرلمانية تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert) بمستوايتها الخمسة، بحيث اعطيت درجة (5) لموافق بشدة، ودرجة (4) لموافق، ودرجة(3) لمحايد، ودرجة(2) لمعارض، ودرجة (1) لمعارض بشدة. ولمعرفة إتجاه العّينة ولأغراض تحليل البيانات تم تصنيف المتوسطات إلىٰ خمسة مستويات على وفق القانون الحسابي التالي:

المتوسط الحسابي[33] = $\frac{\text{اقل قيمة—اكبر قيمة}}{\text{عدد البدائل}} = \frac{1-5}{5} = \frac{4}{5} = 0.80$، أي سوف يكون قيمة (0.80) هي طول الفئة، وبناءاً عليه سيصبح تقسيم مدى متوسطات إجابات أفراد العّينة كما يشير الجدول رقم(4) .

جدول رقم (5)

متوسطات الوزن النسبي لإجابات العّينة

الإتجاه	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الفئة	1.80–1	2.60–1.81	–2.61 3.40	4.20–3.41	5–4.21

د– المعالجة الاحصائية (statistical processing):

للوصول إلىٰ نتائج البحث وتحليلها، تم ترميز فقرات البحث ومن ثم ادخالها في البرنامج الاحصائي (SPSS) أي (*Statistical Package for the Social Sciences*) الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية، حيث تم استخدام الاساليب والطرق الاحصائية الآتية:

1. حساب النسبة المئوية لمعرفة درجة المشاركة وعدم المشاركة في اتخاذ القرار.
2. المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
3. الإنحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

المبحث الثالث

The Third Chapter

نتائج البحث ومناقشتها

Research Results And Their Discussion

سنقوم في هذا المبحث بعرض نتائج كل سؤال من اسئلة بنود المحور الثانى والثالث فى الاستبانة التي توصل اليها الباحث بجوانبها الاحصائية و الوصفية وتحليها، فضلاً عن تقديمنا المقترحات على ضوء النتائج.

إجابات المحور الثاني: الجانب التشريعي:

Answers To The Second Axis: The Legislative Aspect:

يتكون المحور من خمسة بنود رئيسة وهي: الجانب الاقتصادي، التربية والتعليم، البيئة، الصحة، الجانب الأمني. وان الدافع الجوهري وراء اخذ هذه الجوانب كنموذج لدور برلمان كوردستان– العراق في معالجة تحديات الأمن الانساني في الاقليم يعود الى اولويتهم وتأثيرهم الكبير في تحقيق التطور والتنمية المجتمعية.

نتائج البند الآول: الجانب التشريعي في مجال الاقتصاد

يتكون هذا البند من احدَ عَشر اسئلة. وللإجابة عنها تم حساب التكرارت، والمتوسطات الحسابية، والإنحراف المعياري، وإتجاه العّينة لاستجابات أفراد البحث، وكانت اجابات المستجيبين كما يلي:

جدول (6)

التكرارت والمتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري وإتجاه العّينة حول اجابات أفراد العّينة لأسئلة البند الأول من المحور الثاني

رقم السؤال	الفقرة	غير موافق	%	لا اعلم	%	موافق	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العّينة
1	قام برلمان كوردستان باصدار القانون للقضاء على الفقر	8	%20	2	%5	30	%75	2.55	0.815	موافق
2	قام برلمان كوردستان باصدار القانون للحد من البطالة	9	%22.5	3	%7.5	28	%70	2.48	0.847	موافق
3	قام برلمان كوردستان باصدار القانون	9	%22.5	3	%7.5	28	%70	2.48	0.847	موافق

	لتحسين مستوى المعيشي للمواطنين في الاقليم								
4	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لتنظيم النظام الاقتصادي	6	%15	2	%5	32	%80	2.65	0.736	موافق
5	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لاستقرار وامن الاقتصادي	10	%25	2	%5	28	%70	2.45	0.876	موافق
6	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لحماية وزيادة الانتاج المحلي	3	%7.5	1	%2.5	36	%90	2.83	0.549	موافق
7	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لحفاظ على التوازن بين القطاعين العام والخاص	11	%27.5	3	%7.5	26	%65	2.38	0.897	موافق
8	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لتنظيم التجارة الداخلية والخارجية	12	%30	1	%2.5	27	%67.5	2.38	0.925	موافق
9	قام برلمان كوردستان باصدار قانون لحقوق و واجبات العمال واصحاب العمل	3	%7.5	2	%5	35	%87.5	2.80	0.564	موافق
10	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لتشجيع المستثمرين الاجانب لاستثمار راسمالهم في الاقليم ورعاية حقوقهم	7	%17.5	2	%5	31	%77.5	2.60	0.778	موافق
11	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لمواكبة وتأقلم اقتصاد الاقليم مع التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية	11	%27.5	6	%15	23	%57.5	2.30	0.883	لا اعلم
المستوى الكلي للبد								2.53	0.511	موافق

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) ما يلي:

1. **من السؤال رقم (1) إلى السؤال رقم (10) والذي يمثل بمعرفة اراء المشاركين في الاستبانة حول اصدار برلمان كوردستان –العراق لقوانين متعلقة في مجالات (القضاء على الفقر، الحد من البطالة، تحسين مستوى المعيشي للمواطنين في الاقليم، تنظيم النظام الاقتصادي، الاستقرار والأمن الاقتصادي، حماية وزيادة الانتاج المحلي، الحفاظ على التوازن بين القطاعين العام والخاص، تحيد حقوق و واجبات العمال واصحاب العمل، تشجيع المستثمرين الاجانب لاستثمار رأسمالهم في الاقليم ورعاية حقوقهم) نرى بان الاستجابات كانت بمجملها (موافقة)، حيث بلغ المتوسط العام لهذه المجالات (2.55) وبانحراف معياري بلغ (0.527) وهي قيمة اقل من واحد صحيح مما**

يعني تجانس افراد عينة البحث في تقدريهم لدور البرلمان في القيام بواجباته الرئيسة حول اصدار قوانين بخوص تلك المجالات.

2. وفيما يخص السؤال رقم (11) عن قيام برلمان كوردستان باصدار القانون لمواكبة وتأقلم اقتصاد الاقليم مع التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية يتبين من نتائج السؤال ان اتجاه العينة هو (لا اعلم) وبانحراف معياري (0.511). وربما يعود سبب هذه النتيجة إلى ان النظم الاقتصادي في الاقليم كان نظاماً اقتصادياً هشاً ويعاني من مشاكل عميقة سواء كان على المستوى الداخلي أو الخارجي.

نتائج البند الثاني: الجانب التشريعي في مجال التربية والتعليم

يتكون هذا البند من ستة اسئلة. وللإجابة عنها تم حساب التكرارت، والمتوسطات الحسابية، والإنحراف المعياري، وإتجاه العّينة لاستجابات أفراد البحث، وكانت اجابات المستجيبين كما يلي:

جدول رقم (7)

التكرارت والمتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري وإتجاه العّينة حول اجابات أفراد العّينة لأسئلة البند الثاني من المحور الثاني

رقم السؤال	الفقرة	غير موافق	%	لا اعلم	%	موافق	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العّينة
1	قام برلمان كوردستان باصدارالقانون لمحو الأمية	8	%20	3	%7.5	29	%72.5	2.53	0.816	موافق
2	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لحماية حقوق الاطفال من حيث التربية والتعليم	11	%27.5	1	%2.5	28	%70	2.43	0.903	موافق
3	قام برلمان كرستان باصدار القانون لتطوير البنية التحتية للتربية والتعليم	9	%22.5	2	%5	29	%72.5	2.50	0.847	موافق
4	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لجودة برامج التربية والتعليم	8	%20	2	%5	30	%75	2.55	0.815	موافق
5	قام برلمان كرسدتان باصدار القانون لحماية حقوق المعلم والطلاب و واجباتهم	9	%22.5	3	7.5	28	%70	2.48	0.847	موافق
6	برلمان كوردستان كان له دور حاسم في	27	%67.5	3	%7.5	10	%25	1.58	0.874	غير

	تخصيص نسبة ملائمة لقطاع التربية والتعليم من الموازنة العامة للاقليم									موافق
المستوى الكلي للبد								2.34	0.559	موافق

يتضح في الجدول (7) ان اتجاه افراد العينة على المستوى الكلي لهذا البند (موافقون) بمتوسط حسابي بلغ (2.34) وبانحراف معياري (0.559)، وهذه النتيجة تدل على ان برلمان اقليم كوردستان قد قام بدوره الرئيسي في تشريع القوانين في مجالي التربية والتعليم. فيما يتعلق بسؤال رقم (6) نرى بان اتجاه افراد العينة هو (غير موافق) بمتوسط حسابي (1.58) يعود سبب ذلك الى عدم وجود مشروع أو قانون الموازنة العامة في برلمان في الدورتين الرابعة والخامسة. أي ان حكومة اقليم كوردستان لم تكن لديها قانون الموازنة حتى يقوم البرلمان بتخصيص المبلغ المناسب لقطاعي التربية والتعليم.

نتائج البند الثالث: الجانب التشريعي في مجال البيئة

Results Of The Third Item: Legislative Aspect In The Field Of Environment

خصص هذا البند لدور برلمان كوردستان في مجال تشريع القوانين بخصوص البعد البيئي في الاقليم. وبدوره يتكون من خمس اسئلة. وللإجابة عنها تم حساب التكرارت، والمتوسطات الحسابية، والإنحراف المعياري، وإتجاه العّينة لاستجابات أفراد البحث، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (8)

التكرارت والمتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري وإتجاه العّينة حول اجابات أفراد العّينة لأسئلة البند الثالث من المحور الثاني

رقم السؤال	الفقرة	غير موافق	%	لا اعلم	%	موافق	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العّينة
1	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لحماية وتحسين البيئة	3	%7.5	5	%12.5	32	%80	2.73	0.599	موافق
2	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لتشجيع المستثمرين الاجانب لاستثمار راسمالهم في مجال البيئة	3	%7.5	5	%12.5	32	%80	2.73	0.599	موافق
3	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لتنظيم مشاركة منظمات المجتمع المدني للحكومة في حماية البيئة	5	%12.5	3	%7.5	32	%80	2.68	0.694	موافق

4	قام برلمان كوردستان باصدار القانون الازم لاصحاب المعامل والمنشئات لعدم تلوث البيئة	5	%12.5	5	%12.5	30	%35	2.63	0.705	موافق
5	برلمان كوردستان كان له دور حاسم في تخصيص نسبة ملائمة لحماية وتحسين البيئة من الموازنة العامة للاقليم	23	%57.5	7	%17.5	10	%25	1.98	0.459	غير موافق
المستوى الكلي للبد								2.67	0.353	موافق

يُظهِر الجدول رقم (8) ان اتجاه أفراد العينة من السؤال رقم (1) إلى السؤال رقم (4) هو (موافق)، مع محتوىٰ الاسئلة، وأيضاً على المستوى الكلي للبد بمتوسط حسابي (2.97) وبانحراف معياري (0.353) وهذه النسبة يدل على ان هناك عدم تشتت وتقارب كبير بين اجابات المستجيبين. نستنتج من ذلك ان برلمان كوردستان قد عالج الكثير من ابعاد التحديات البيئية الموجودة في الاقليم من ناحية التشريعية. ولكن دوره في تخصيص نسبة ملائمة لحماية وتحسين البيئة من الموازنة العامة أظهر نتائج السؤال أن إتجاه العّينة هو (غير موافق)، أي أن اكثر من النصف المشاركين كانوا مع عدم وجود الدور للبرلمان في تخصيص المبلغ المالي المناسب لتصدي ومعالجة تحديات الأمن البيئي.

نتائج البند الرابع: الجانب التشريعي في مجال الصحة:

Results of item IV: legislative aspect in the field of Health:

يتكون البند من اربع اسئلة والتي تعبر عن المهمة التشريعية لبرلمان كوردستان بخصوص الابعاد الصحية في الاقليم. للإجابة عن فقرات هذا البند تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والإنحراف المعياري، وإتجاه العّينة لإستجابات أفراد عينة البحث، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (9)

التكرارت والمتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري وإتجاه العّينة حول اجابات أفراد العّينة لأسئلة البند الرابع من المحور الثاني

رقم السؤال	الفقرة	غير موافق	%	لا اعلم	%	موافق	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العّينة
1	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لحماية حقوق المريض والكوادر الطبية	2	%5	1	%2.5	37	%92.5	2.88	0.463	موافق

	و واجباتهم								
2	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لتنظيم صناعة وتجارة الأدوية والستلزمات الطبية	5	%12.5	1	%2.5	34	%85	2.73	0.679	موافق
3	قام برلمان كوردستان باصدارالقانون لتطوير البنية التحتية للرعاية الصحية في الاقليم	6	%15	0	%0	34	%45	2.70	0.723	موافق
4	برلمان كوردستان كان له دور حاسم في تخصيص نسبة ملائمة للرعاية الصحية من الموازنة العامة للاقليم	23	%57.5	9	%22.5	8	%20	1.63	0.807	غير موافق
المستوى الكلي للبد								2.48	0.397	موافق

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان المتوسط العام لإجابات أفراد العّينة على اسئلة الاستبيان جاءت بدرجة (موافق)، وهي (2.48) من الدرجة الكاملة (3) بمعنى ان برلمان كوردستان يقوم واعية بدورها التشريعي. ولكن كما هو الحال في الجدول رقم (7 و8) ان برلمان كوردستان أيضاً كان عاجزاً أمام تعمال مع كيفية تخصيص مبلغ مناسب لرعاية الصحية، لان كما هو معروف ان حكومة اقليم كوردستان لم ترسل الميزانية العامة للبرلمان لكي يقوم الأخير بدورها في هذا المجال.

نتائج البند الخامس: الجانب التشريعي في مجال الأمن

Results of item v: legislative aspect in the field of security

يتكون البند من سؤالان رئيسيان هما دور برلمان اقليم كوردستان– العراق في تشريع قانون منع الارهاب ومكافحته و تخصيص مبلغ مناسب في المجال نفسه. للإجابة عن السؤالين تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والإنحراف المعياري، وإتجاه العّينة لإستجابات أفراد عينة البحث، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (10)

التكرارت والمتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري وإتجاه العّينة حول اجابات أفراد العّينة لإسئلة البند الخامس من المحور الثاني

رقم السؤال	الفقرة	غير موافق	%	لا اعلم	%	موافق	%	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العّينة
1	قام برلمان كوردستان باصدار قانون منع الارهاب ومكافحته	0	%0	1	%2.5	39	97.5 %	2.98	0.477	موافق
2	برلمان كوردستان كان له دور حاسم لتحصيص نسبة	18	%45	7	17.5	15	37.5	1.93	0.917	غير

	ملائمة من الميزانية العامة للاقليم لمنع الارهاب ومكافحته			%		%				موافق
المستوى الكلي للبد				2.45	0.477	موافق				

من الجدول رقم (10) نلاحظ من السؤال الأول والذي يمثل بمعرفة اراء المشاركين في الاستبانة حول اصدار برلمان كوردستان لقوانين متعلقة في مجال منع الارهاب ومكافحته كانت (موافقة)، حيث بلغ المتوسط العام لهذا السؤال هو (2.98) وبانحراف معياري بلغ (0.477) وهي قيمة اقل من واحد صحيح مما يعني تجانس افراد عينة البحث في تقديرهم لدور البرلمان في القيام بواجباته الرئيسة حول اصدار قانون في هذا لمجال. وفيما يخص السؤال الثاني نرى ان اتجاه العينة هو (غير موافق) بمتوسط حسابي (1.93) وبانحراف معياري (0.917). أي بمعنى لم يؤدي برلمان كوردستان دوره المطلوب في تخصيص اموال مناسبة لمعالجة تحديات الارهاب ومكافحته.

إجابات المحور الثالث: الجانب الرقابي:

Answers to the third axis: the regulatory aspect:

يُركز هذا المحور على الوظيفة الرقابية لبرلمان كوردستان فيما يخص القوانين التي سنها في تلك المجالات التي اخذناه كنموذج لتحليل ودراسة الأمن الإنساني وتحدياته في الاقليم. وأيضاً يتكون المحور من خمس بنود رئيسة كما يلي:

نتائج البند الأول: الجانب الرقابي في مجال الاقتصادي:

Results Of The First Item: The Regulatory Aspect In The Field Of Economics:

يتكون هذا البند من احدَ عَشر اسئلة. وللإجابة عنها تم حساب التكرارت، والمتوسطات الحسابية، والإنحراف المعياري، وإتجاه العّينة لاستجابات أفراد البحث، وكانت اجابات المستجيبين كما يلي:

جدول رقم (11)

التكرارت والمتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري وإتجاه العّينة حول اجابات أفراد العّينة لإسئلة البند الأول من المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العّينة

1	2	3	4	5	6
برلمان كوردستان كان له دور كبير للقضاء على الفقر عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير للحد من البطالة عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير لتحسين مستوى المعيشي للمواطنين في الاقليم عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير لتنظيم النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير لاستقرار وامن الاقتصادي عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير لحماية وزيادة الانتاج المحلي عن طريق الرقابة البرلمانية
1	3	4	3	3	3
%2.5	%7.5	%10	%7.5	%7.5	%7.5
23	22	25	24	23	20
%57.5	%55	%62.5	%60	%57.5	%50
4	5	4	5	7	6
%10	%12.5	%10	%12.5	%17.5	%15
9	9	7	6	6	9
%22.5	%22.5	%17.5	%15	%15	%22.5
4	1	1	2	1	2
%10	%2.5	%2.5	%5	%2.5	%5
2.75	2.58	2.45	2.50	2.48	2.68
1.080	1.010	0.959	1.013	0.933	1.071
محايد	معارض	معارض	معارض	معارض	محايد

معارض	معارض	محايد	محايد	معارض
.8470	0.905	1.107	1.079	0.932
2.50	2.53	2.83	2.63	2.45
%0	%2.5	%2.5	%5	%5
0	1	1	2	2
%20	%15	%37	%22.5	%15
8	6	15	9	6
%12.5	%20	%7.5	%10	%15
5	8	3	4	6
%65	%57.5	%45	%55	%60
26	23	18	22	24
%2.5	%5	%7.5	%7.5	%7.5
1	2	3	3	3
برلمان كوردستان كان له دور كبير لحفاظ على التوازن بين القطاعين العام والخاص عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير لتنظيم التجارة الداخلية والخارجية عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير لحقوق و واجبات العمال واصحاب العمل عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير لتشجيع المستثمرين الاجانب لاستثمار راسمالهم في الاقليم ورعاية حقوقهم عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير لمواكبة وتأقلم اقتصاد الاقليم مع التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية عن طريق البرقابة البرلمانية
7	8	9	10	11
0.788	2.57	المستوى الكلي للبند		

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (11) يتضح ان أفراد عينة البحث (معارضين) على ان برلمان كوردستان قد قام بدوره الرقابي في المجال الاقتصادي وتحديدا في تلك المجالات التي اخذت رأيهم فيها وذلك بمتوسط حسابي (2.57) وهو متوسط يقع قي الفئة الثانية من فئات المقياس الخماسي من (1.81–2.60) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (معارض) على أداة البحث.

وعلى مستوى الفردي لكل سؤال الواردة في الجدول اعلاه نرى ان هناك تبيان في وجهات نظر أفراد عينة البحث حول محتوى هذه الأسئلة. ويتضح ذلك من خلال سؤال رقم (1) وهو (برلمان كوردستان كان له دور كبير للقضاء على الفقر عن طريق الرقابة البرلمانية) بمتوسط حسابي (22.75) وبانحراف معياري (1.08). ثم السؤال رقم (6) وهو (برلمان كوردستان كان له دور كبير لحماية وزيادة الانتاج المحلي عن طريق الرقابة البرلمانية) بمتوسط حسابي (2.75) وبانحراف معياري (1.08). ثم السؤال رقم (9) وهو (برلمان كوردستان كان له دور كبير لحقوق و واجبات العمال واصحاب العمل عن طريق الرقابة البرلمانية) بمتوسط حسابي (2.83) وبانحراف معياري (1.107) واخيرا السؤال رقم (10) وهو (برلمان كوردستان كان له دور كبير لتشجيع المستثمرين الاجانب لاستثمار رأسمالهم في الاقليم ورعاية حقوقهم عن طريق الرقابة البرلمانية) بمتوسط حسابي (2.63) وبانحراف معياري (1.107). وتقع متوسطات حسابية للأسئلة الثلاث ضمن الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي من (1.81–2.60) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (محايد) على أداة البحث. وهذا الاختلاف في وجهات نظر المستجبين يعود بدرجة اساسية إلى الانتماءات الحزبية لأعضاء وكذلك إلى تقيمهم الشخصي لدور البرلمان في مجال الرقابي.

نتائج البند الثاني: الجانب الرقابي في مجال التربية والتعليم:

Results Of The Second Item: The Regulatory Aspect In The Field Of Education:

يتكون هذا البند من ستة اسئلة. وللإجابة عنها تم حساب التكرارت، والمتوسطات الحسابية، والإنحراف المعياري، وإتجاه العّينة لاستجابات أفراد البحث، وكانت اجابات المستجيبين. وجاءت النائج كما سيوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (12)

التكرارت والمتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري وإتجاه العّينة حول اجابات أفراد العّينة لإسئلة البند الثاني من المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرة	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العّينة
1	برلمان كوردستان كان له دور كبير لمحو الأمية عن طريق الرقابة البرلمانية	2	%5	23	%57.5	4	%10	9	%22.5	2	%5	2.65	1.051	محايد
2	برلمان كوردستان كان له دور كبير في حماية حقوق الاطفال من حيث التربية والتعليم عن طريق الرقابة البرلمانية	2	%5	22	%55	6	%15	8	%20	2	%5	2.65	1.027	محايد
3	برلمان كرستان كان له دور كبير في تطوير البنية التحتية للتربية والتعليم عن طريق الرقابة البرلمانية	4	%10	22	%55	4	%10	9	%22.5	1	%2.5	2.53	1.037	معارض
4	برلمان كوردستان كان له دور كبير في جودة برامج التربية والتعليم عن طريق الرقابة البرلمانية	2	%5	23	%57.5	5	%12.5	9	%22.5	1	%2.5	2.60	0.982	معارض
5	برلمان كرسدتان كان لهم دور كبير في حماية حقوق المعلم والطلاب و واجباتهم عن طريق الرقابة البرلمانية	4	%10	16	%40	7	%17.5	11	%27.5	2	%5	2.78	1.121	محايد
6	برلمان كوردستان كان له دور حاسم في انفاق المبلغ المخصص لقطاع التربية والتعليم من الموازنة العامة للاقليم عن طريق الرقابة البرلمانية	7	%17.5	21	%52.5	6	%15	5	%12.5	1	%2.5	2.30	0.992	إتجاه العّينة
المستوى الكلي للبد												2.5	0.7	معار

يتضح من الجدول رقم (12) أن متوسطات حسابية لـ (الجانب الرقابي للبرلمان في مجال التربية والتعليم) تراوحت ما بين (2.30 و 2.78)، حيث حاز البند على متوسط حسابي إجمالي (2.58) وهو متوسط (محايد)، وانحراف معياري إجمالي (0.793) وهي قيمة اقل من واحد صحيح مما يعني تجانس

افراد عينة البحث وعدم تشتت كبير في استجاباتهم حول عدم قيام برلمان كوردستان بدوره الرقابي في مجال التربية والتعليم.

نتائج البند الثالث: الجانب الرقابي في مجال البيئة:

Results Of The Third Item: Regulatory Aspect In The Field Of Environment:

خصص هذا البند لدور برلمان كوردستان في مجال الرقابي بخصوص البعد البيئي في الاقليم. وبدوره يتكون من خمس اسئلة. وللإجابة عنها تم حساب التكرارت، والمتوسطات الحسابية، والإنحراف المعياري،وإتجاه العّينة لاستجابات أفراد البحث، وجاءت النائج كما سيوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (13)

التكرارت والمتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري وإتجاه العّينة حول اجابات أفراد العّينة لإسئلة البند الثالث من المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرة	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العّينة
1	برلمان كرسدتان كان له دور كبير في حماية وتحسين البيئة عن طريق الرقابة البرلمانية	1	%2.5	22	%55	8	%20	8	%20	1	%2.5	2.65	0.921	محايد
2	برلمان كوردستان كان له دور كبير في تشجيع المستثمرين الاجانب لاستثمار راسمالهم في مجال البيئة عن طريق الرقابة البرلمانية	3	%7.5	19	%47.5	8	%20	9	%22.5	1	%2.5	2.65	1.001	محايد
3	برلمان كوردستان كان له دور كبير لتنظيم مشاركة منظمات المجتمع المدني للحكومة في حماية البيئة عن طريق الرقابة البرلمانية	3	%7.5	18	%45	8	%20	11	%27.5	0	0%	2.68	0.971	محايد
4	برلمان كوردستان كان له دور كبير للالزام اصحاب المعامل والمنشئات لعدم تلوث البيئة عن طريق الرقابة البرلمانية	4	%10	21	%52.5	6	%15	8	%20	1	%2.5	2.53	1.012	معارض

5	برلمان كوردستان كان له دور حاسم في انفاق المبلغ المخصص لحماية وتحسين البيئة من الموازنة العامة للاقليم عن طريق الرقابة البرلمانية	1	%2.5	31	77.5%	6	15%	2	%10	0	0%	2.35	0.700	معارض
المستوى الكلي للبد												2.57	0.796	معارض

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان المتوسط العام لإجابات أفراد العّينة على اسئلة الاستبيان جاءت بدرجة (معارض)، وهي (2.57) من الدرجة الكاملة (5) بمعنى ان برلمان كوردستان لم يقم بواجبه الرقابي بالنسبة لتلك الجوانب التي تتعلق بالبعد البيئي في الآقليم.

نتائج البند الرابع: الجانب الرقابي في مجال الصحة:

The Results Of The Fourth Item: The Regulatory Aspect In The Field Of Health:

يتكون البند من اربع اسئلة والتي تعبر عن المهمة الرقابية لبرلمان اقليم كوردستان– العراق بخصوص الابعاد الصحية في الاقليم. للإجابة عن فقرات هذا البند تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والإنحراف المعياري، وإتجاه العّينة لإستجابات أفراد عينة البحث، وجاءت النتائج كما سيوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (14)

التكرارت والمتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري وإتجاه العّينة حول اجابات أفراد العّينة لإسئلة البند الرابع من المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرة	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العّينة
1	برلمان كوردستان كان له دور كبير في حماية حقوق المريض والكوادر الطبية و واجباتهم عن طريق الرقابة البرلمانية	1	%2.5	20	%50	6	%15	12	%30	1	%2.5	2.80	0.992	محايد
2	برلمان كوردستان كان له دور كبير في تنظيم صناعة وتجارة الأدوية والستلزمات الطبية عن طريق الرقابة البرلمانية	3	%7.5	22	%55	5	%12.5	9	%22.5	1	%2.5	2.58	1.010	معارض

3	برلمان كوردستان كان له دور كبير في تطوير البنية التحتية للرعاية الصحية في الاقليم عن طريق الرقابة البرلمانية	2	5%	27	67.5%	2	5%	8	20%	1	2.5%	2.48	0.960	رجحان
4	برلمان كوردستان كان له دور حاسم في انفاق المبلغ المخصص للرعاية الصحية من الموازنة العامة للاقليم طريق الرقابة البرلمانية	2	5%	28	70%	6	15%	3	7.5%	1	2.5%	2.33	0.797	معارض
المستوى الكلي للبد												2.54	0.871	معارض

يتبين من الجدول (14) أن متوسط حسابي لإستجابات أفراد العّينة على اسئلة هذا البند والمتعلق بالمهمة الرقابية لبرلمان اقليم كوردستان– العراق، قد بلغت (2.54%) من الدرجة الكاملة (5) وبانحراف معياري (0.871) أي أن إتجاه العّينة هو (معارض) مع محتويات هذا البند. وهذا النتيجة تشير إلى ان برلمان كوردستان قد اخفق في مهمته الرقابية تجاه كيفية ومدى تطبيق تلك القوانين التي اقرها بخصوص الابعاد البيئية في الاقليم. بمعنى آخر انه عجز عن مسائلة اعضاء السلطة التنفيذية ومحاسبتها بشأن عدم التزامهم بتطبيق القوانين المتعلقة بالبيئة.

نتائج البند الرابع: الجانب الرقابي في مجال الأمن:

The Results Of The Fourth Item: The Regulatory Aspect In The Field Of Security:

يتكون البند من سؤالان رئيسيان هما دور برلمان كوردستان في مراقبة وتنفيذ قانون منع الارهاب ومكافحته و تخصيص مبلغ مناسب في المجال نفسه. للإجابة عن السؤالين تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والإنحراف المعياري، وإتجاه العّينة لإستجابات أفراد عينة البحث، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (15)

التكرارت والمتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري وإتجاه العّينة حول اجابات أفراد العّينة لإسئلة البند الخامس من المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرة	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العّينة
1	برلمان كوردستان كان له دور حاسم في انفاق المبلغ المخصص من الميزانية العامة للاقليم لمنع الارهاب ومكافحته عن طريق الرقابة البرلمانية	2	%5	27	%67.5	2	%5	8	% 20	1	%2.5	2.48	0.960	محايد
2	برلمان كوردستان كان له دور كبير لمعالجة الدوافع الاساسية لانتشار التطرف العنيف عن طريق الرقابة البرلمانية	4	%10	22	%55	5	%12.5	7	%17.5	2	%5	2.53	1.062	معارض
	المستوى الكلي للبد											502.	926.	معارض

يتضح من الجدول رقم (15) مايلي:

1. **ان اتجاه افراد العينة بالنسبة للسؤال الأول والذي يتعلق بدور برلمان كوردستان في مراقبة السلطة التنفيذية ومسائلتها في كيفية انفاق المبلغ المخصص من الميزانية العامة للاقليم لمنع الارهاب ومكافحته عن طريق الرقابة البرلمانية كان بمجملها (معارضة)، حيث بلغ المتوسط العام لهذا السؤال (2.48) وبانحراف معياري بلغ (0.960) وهي قيمة اقل من واحد صحيح، مما يعني هناك تجانس وعدم تششت كبير في آراء المستجيبين في تقديرهم لعدم قيام البرلمان بواجبه تجاه عدم انفاق مبلغ مال مناسب لمنع الارهاب ومكافحته.**
2. **وفيما يخص السؤال الثاني نرى ان اتجاه العينة أيضا (معارض) بموسط حسابي (2.53) وبانحراف معياري (1.06). أي بمعنى لم يؤدي برلمان كوردستان دوره المطلوب في معالجة الدوافع الأساسية لانتشار التطرف العنيف عن طريق الرقابة البرلمانية.**

مستخلص النتائج والتوصيات

Conclusions and recommendations

أولا: مستخلص النتائج:

The brief of Conclusions:

من خلال دراسة نتائج التحليل الإحصائي بواسطة برنامج (SPSS) لعينة البحث؛ توصلنا إلى النتائج التالية:

1. النتائج المتعلقة بالمحور الثاني: الجانب التشريعي(*)

1. Results related to the second axis: legislative aspect(*)

أ- البند الأول؛ الجانب الاقتصادى: يتبين من النتائج الموضحة فى الجدول رقم (6) ان برلمان كوردستان كان على قدر من المسؤلية في معالجة تحديات الأمن الانساني على مستوى البعد الاقتصادي، وقد سنن العديد من القوانين في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر: (قانون رقم (3) لسنة 2013 قانون المنافسة ومنع الاحتكار في اقليم كوردستان- العراق. قانون رقم(28) لسنة 2007- قانون إنفاذ قانون الشركات(الاتحادي) رقم 21 لسنة 1997. قانون رقم(21) لسنة 2007 - قانون وزارة الثروات الطبيعية لاقليم كوردستان- العراق. قانون رقم (13) لسنة 2006- قانون وزارة التجارة لأقليم كوردستان – العراق. قانون رقم (28) لسنة 2004 -قانون التعديل الأول لقانون وزارة المالية والاقتصاد لاقليم كوردستان. قانون رقم (4) لسنة 2006- قانون الاستثمار في اقليم كوردستان – العراق. قانون رقم(37) قانون صندوق دعم ومساعدة ذوي الشهداء وضحايا الإبادة الجماعية).

ب- نتائج البند الثاني والمتعلقة بالجانب التربية والتعليم تشير إلى ان برلمان كوردستان فعلا قام بتشريع قوانين مهمة التي تخص التربية والتعليم مثل (قانون رقم (10) لسنة 2008- قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٢ قانون وزارة التربية).

ت- اظهرت نتائج البند الثالث والمتعلقة بالبعد البيئي ان غالبية المستجيبين كانوا مع ان برلمان كوردستان له دور كبير في معالجة تحديات الأمن الإنساني في مجال البيئة. وتأكيداً على صحة اراء المستجيبين نذكر على سبيل المثال عدد من القوانين التي صدرت في مجال البيئة من قبل البرلمان وهي: (قانون رقم (10) لسنة 2006- قانون وزارة البيئة لأقليم كوردستان – العراق. قانون رقم (39) لسنة 2004 - قانون المؤسسة العامة للسياحة في اقليم كوردستان- العراق،

قانون رقم (10) لسنة 2007– قانون المؤسسة العامة لشؤون الالغام في اقليم كوردستان– العراق. قانون رقم(8) – قانون حماية وتحسين البيئة في إقليم كوردستان).

ث– اتضح من خلال نتائج البند الرابع و المتعلقة بأخذ آراء افراد العينة حول الابعاد الصحية وخدامتها في الأقليم ان برلمان كوردستان قد قام بواجبه من حيث اصدار قوانين رئيسة لتنظيم ومعالجة القضايا الصحية في الاقليم. ومن هذه القوانين (قانون رقم (44) لسنة 2004– قانون التعديل الثاني لقانون نقابة الصيادلة رقم 8 لسنة 1999. قانون رقم(45) لسنة 2004– قانون نقابة أطباء الأسنان في اقليم كوردستان –العراق. قانون رقم (15) لسنة 2007– قانون وزارة الصحة لاقليم كوردستان– العراق. قانون رقم (8) لسنة 2013 قانون الصحة النفسية في إقليم كوردستان –العراق. قانون رقم (30) لسنة 2007–قانون فحوصات الدم الوراثية قبل الزواج.

ج– أما نتائج البند الخامس و المتعقلة بالجانب الأمني الذي يعد من اهم جوانب الأمن الانساني وبالتالي هناك علاقة تكاملية وتفاعلية بينهما، فكانت نتائج ايجابية، أي بمعنى ان برلمان كوردستان ونظراً لأهمية الأستقرار الأمني ودوره في تحقيق الأمن الانساني فقد قام بواجبه وأصدر قوانين اساسية لكيفية تحقيق الاستقرار الأمني و منع الارهاب ومكافحته، فضلآ عن نبذ التطرف والحد منه من خلال القانون. وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر عدد من هذه القوانين منها: (قانون رقم (46) لسنة 2004 – قانون الهيئة العامة لأمن (آسايش) اقليم كوردستان – العراق. قانون رقم (3) لسنة 2006 قانون مكافحة الإرهاب في اقليم كوردستان–العراق. قانون رقم (19)لسنة 2007 – قانون وزارة البيشمركة لاقليم كوردستان– العراق. قانون رقم 6 – قانون منع إساءة إستعمال أجهزة الإتصالات في إقليم كوردستان–العراق. قانون تمديد العمل بقانون مكافحة الارهاب رقم (3) لسنة 2006 في اقليم كوردستان– العراق.

ح– تبين من خلال نتائج بنود المحور الثاني ان برلمان كوردستان خلال الفترة الممتدة بين (2013–2018) و (2018–2022) لم يتمكن من اصدار أي قانون لموازنة. علماً انه كان من المفترض ان يقوم باصدار (9) قانون موزانة. لذلك كانت استجابات افراد العينة موافقة تماماً مع عدم وجود دور لبرلمان كوردستان في تخصيص مبالغ مناسبة لتصدي ومعالجة تحديات الأمن الانساني في الإقليم. ولكن كما هو معلوم ان الموازنة العامة هي خطة مالية مقترحة من السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) تبين فيها الإيرادات المقدرة والتخصيصات المعتمدة لإلنفاق على الأنشطة المالية لسنة مالية مقبلة، من أجل تحقيق أهداف الدولة في إطار الخطة العامة

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتم إقرارها من السلطة التشريعية[34]. أي بمعنى ان السلطة التنفيذية هي مسؤلة عن اعداد الموازنة وارسالها إلى السلطة التشريعية، وبما ان حكومة اقليم كوردستان خلال الكابينتين الثامنة والتاسعة لم تقم بارسال اي مشروع قانون الموزانة للبرلمان فمن الطبيعي ان يعجز الأخير في اقرار الموازنة وتوزيع المبالغ المناسبة على الوزارات والهيئات الحكومية. ومن خلال ذلك يتبين لنا ان حكومة اقليم كوردستان كانت مهيمنة وغير خاضعة لبرلمان.

2- النتائج المتعلقة بالمحور الثالث: الجانب الرقابي

2-- Results related to the third axis: the regulatory aspect

يتضح من خلال نتائج اجمالي للجداول رقم (11، 12، 13، 14، 15) ان اتجاه العينة هو بشكل عام (معارض) بمتوسط حسابي (2.55) وبانحراف معياري (0.973) (ينظر الجدول رقم (15)، أي بمعنى ان برلمان كوردستان لم يفلح في القيام بدوره الرقابي في تأكيد من تنفيذ القوانين والأهتمام بالمشاكل التي اشار اليها الذين قاموا بصياغة هذه القوانين، والمشاكل التي تعترضها من اجل ايجاد حل لها عند تطبيقها، ولاسيما القوانين المتعلقة بمجالات (الاقتصاد، التربية والتعليم، البيئة، الصحة، الأمن). وعند نظر إلى تقييم استجابات افراد العينة يتبين لنا ان هناك معوقات عدة منها موضوعية أو ذاتية، قانونية- سياسية أو بنيوية- مؤسساتية خارج برلمان أو داخله حالت دون ان يتمكن البرلمان من القيام بواجبه الرقابي بصورة فعالة ومؤثرة.

جدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري وإتجاه العّينة بالنسبة للمحور الثالث

العدد	البنود	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العّينة
1	الجانب الرقابي في مجال الاقتصادي	2.57	0.788	معارض
2	الجانب الرقابي في مجال التربية والتعليم	2.58	0.793	معارض
3	الجانب الرقابي في مجال البيئة	2.57	0.796	معارض
4	الجانب الرقابي في مجال الصحة	2.54	0.871	معارض
5	الجانب الرقابي في مجال الأمن	2.50	0.926	معارض
	مستوى الكلي للمحور الثالث	2.55	0.673	معارض

ثانياً: التوصيات:

Second: Recommendations:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها؛ نوصي ونقترح ما يلي:

1. **تعديل النظام الداخلي للبرلمان بما يناسب مع التغيرات والتطورات الحديثة، ولاسيما المواد التي تتعلق بمستوى كفاءات النواب من جهة وتوسيع المهام الرقابية من جهة اخرى.**
2. **تحسين قنوات الاتصال والتعاون بين النواب و المسؤلين في السلطة التنفيذية، وكذلك بين البرلمان ومنظمات المجتمع المدني.**
3. **التركيز على قضايا الأمن الإنساني والعمل على مدى توافقها مع السياسات الحكومية، وذلك من اجل تحقيق التوازن بين احتياجات المواطنين والإماكانيات المادية المتوفرة في الإقليم.**
4. **توسيع قنوات التمكين لنواب البرلمان من الناحية العلمية والثقافية و إتاحة الفرصة وتوفير الدعم المادي والمعنوي أكثر لهم من أجل مواكبة وفهم التغييرات الدولية والإقليمة وحتى الداخلية بغية القيام بواجبهم التشريعي والرقابي بفعالية.**
5. **تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والشخصية والحزبية عند البرلمانيين والحد من التداخلات السلبية في العمل البرلماني من جانب الأحزاب السياسية.**

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) **ينظر المادة (2) (اولاً) من النظام الداخلي لبرلمان كوردستان الذي صادق عليه البرلمان في جسلته الإعتيادية رقم (8) بتاريخ (2008/7/17). نصه متوفر على الموقع الرسمي للبرمان على شبكة المعلومات الدولية: https://2u.pw/0WByFPg8**

(2) **رواء زكي الطويل، الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والاصلاح، دار أسانة، عمان، 2012، ص 25.**

(3) **محمد بدري عيد و جمال عبدالله، الخليج في سياق استراتجي متغير، دار العربية للعلوم ناشرون، دوحة– قطر، 2014، ص 25.**

(4) **عمر خلف الله، الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية: دراسة في الوقع والتحديات، المجلة الجزائيرية للأمن والتنمية، المجلد (10) العدد (3) جولية، 2021، 163.**

(5) **ينظر: بان منظرو، لسان العرب، ط3، ج 13، بيروت، 1994، ص 13. كذلك المنجد في اللغة العربية، ط37، بيروت، دار المشرق، 1998، ص 18.**

(6) **سليم قسوم، الاتجاهات الجيدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، بدون سنة نشر، ص 17.**

(7) دي مونبريال تيري، وكلين، جانسن سايبين، ترجمة: مقلد علي، الموسوعة الإستراتيجية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص 254.

(8) *Chambers English dictionary, UK, W&R chambers ltd and Cambridge University press, 1988, p.1331.*

(9) عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (160)، أبريل 2005، ص ص56–57.

(10) جميلة علاق: مفهوم الامن بين الطرح التقليدي والاطروحات النقدية الجديدة، مقال منشورة في مدخلات الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق، 2008، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، الجزائر، ص 307.

(11) عدنان أمين شعبان، مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد، سلسلة محاضرات الإمارات، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (44)، ط1، 2000 ص ص3–4.

(12) عمر خلف الله، الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية، مصدر سبق ذكره، ص 163.

(13) للمزيد من التفاصيل حول تغير مفهوم الأمن ينظر: حسين باسم عبدالأمير، الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان، مجلة أهل البيت عليهم السلام، جامعة أهل البيت، المجلد 15، العدد 24 (30 إبريل/نيسان 2019)، ص ص 534– 535. طالي مراد، الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الملد (2)، ال2دد (3)، 2017، ص ص 161–167.

(14) *United Nations Development Programme, The Human Security Framework and National Human Development Reports: A Review of Experiences and Current Debates, by Richard Jolly and Deepayan Basu Ray, May 2006, p. 4.*

(15) ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، 2008، ص ص 126–127.

(16) *Commission on Human Security, Human Security now. New York 2003, p. 4.*

(17) *Commission on Human Security. Human Security Now; Commission on Human Security: New York, NY, USA, 2003. Available online: http://www.humansecurity-chs.org/ finalreport/English/FinalReport.pdf (accessed on 15 May 2012).*

(18) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، ص2.

(19) عادل عبدالله عبدالرحمن، الأمن الإنساني وكرامة السوداني، بدون اسم ومكان مطبعة، 2003، ص 13.

(20) سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2016، ص 34.

(21) نورالدين حاروش، تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني، مجلة الفكر، كلية الحقوق– جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد (10) يناير 2014، ص 151.

(22) حنا عيسى، مفهوم البرلمان وأهمية وجوده ووظائفه، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: ***https://www.amad.com.ps/ar/post/389025***

(23) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، 1969، ص ص 921–922. كذلك صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، كلية القانون، جوامعة بغداد، 1991، ص ص 34–35.

(24) رشيد عمارة ياس و أيوب محمد طيب، الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان– العراق للدورتين الثانية والثالثة، مجلة الدراسات السياسية والأمينة، السليمانية، المجلد (1)، العدد (2)، كانون الأول 2018، ص 95.

(25) رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر، بيروت– لبنان، 2000، ص 305.

(26) برلمان كوردستان – العراق، الأعصاء والكتل البرلمانية: ***https://www.parliament.krd/arabic/parties-and-mps/parties/***

(27) رجاء وحيد دويدري، مصدر سبق ذكره، ص 305.

(28) للمزيد من التفاصيل حول العينة العشوائية ينظر: عبدالحميد عبدالمجيد البلداوي، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي: التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وبإستخدام برنامج (SPSS)، دار الشروق، عمان– الأردن 2007، ص ص 59–71.

(29) احمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، دار المعارق، مصر– القاهرة، 1989، ث 118.

(30) رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان– الأردن، 2008، ص 131.

(31) محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتي، صنعاء– اليمن، ط3، 2015، ص 134.

(*) السادة المحكيمن هم: 1– أ.م. ابراهيم قاسم البالاني. الأختصاص: الجيوبولتيك.تدريسي بجامعة كرميان. *Ibraheem.qasim@garmian.edu.krd* 2– أ.م.د. مناضل عباس قاسم. الأختصاص: طرائق تدريس. قسم علم النفس/ كلية التربية، جامعة گرميان. *munadhil.abbas@garmian.edu.krd* 3– ا.د.م. يادگار علي محمد. الأختصاص: الإعلام/ انتاج المواد الإذاعية. تدريسي بجماعة كرميان. *Yadgarali@garmian.edu.krd*.

(32) للمزيد من التفاصيل حول انواع المقايس الإحصائية ينظر: منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2007، ص ص 193–200.

(33) المصدر نفسه.

(*)للأطلاع على نص القوانين المذكورة في نتائج المحور الثاني ينظر: الموقع الرسمي لبرلمان كوردستان العراق على شبكة المعلومات الدولية:

https://www.parliament.krd/arabic/business/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%DB%8C%D9%86/

(34) نائل علي العصا وحبيب أبو نفسية، المحاسبة الحكومية، رام الله– فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، 2020.

المصـــــــادر

أولاً: القوانين والأنظمة:

I. النظام الداخلي لبرلمان كوردستان الذي صادق عليه البرلمان في جلسته الإعتيادية رقم (8) بتاريخ (2008/7/17).

ثانياً: المعاجم والقواميس:

I. ابن منظور، لسان العرب، ط3، ج 13، بيروت، 1994.

II. المنجد في اللغة العربية، ط37، بيروت، دار المشرق، 1998.

III. –ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، 2008.

ثالثا: الكتب:

I. احمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، دار المعارق، مصر– القاهرة، 1989.

II. دي مونبريال تيري، وكلين، مساعدة جانسن سايبين، ترجمة: مقلد علي: الموسوعة الإستراتيجية، بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.

III. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر، بيروت– لبنان، 2000.

IV. رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان– الأردن، 2008.

V. رواء زكي الطويل، الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والاصلاح، دار أسانة، عمان، 2012.

VI. سليم قسوم، الاتجاهات الجيدة في الدراسات الأمينة: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، بدون سنة نشر.

VII. صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، كلية القانون، جوامعة بغداد، 1991.

VIII. عادل عبدالله عبدالرحمن، الأمن الإنساني وكرامة السوداني، بدون اسم ومكان مطبيعة، 2003.

IX. عبدالحميد عبدالمجيد البلداوي، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي: التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وبإستخدام برنامج(SPSS) ، دار الشروق، عمان– الأردن 2007.

X. محمد بدري عيد و جمال عبدالله، الخليج في سياق استراتجي متغير، دار العربية للعلوم ناشرون، دوحة– قطر، 2014.

XI. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتبي، صنعاء– اليمن، ط3، 2015.
XII. محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، 1969.
XIII. ١٣ منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2007.
XIV. نائل علي العصا وحبيب أبو نفسية، المحاسبة الحكومية، رام الله– فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، 2020.

رابعاً: التقارير والدراسات العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراه:

I. جميلة علاق، مفهوم الامن بين الطرح التقليدي والاطروحات النقدية الجديدة، مقال منشورة في مدخلات الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق، 2008، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، الجزائر.
II. حسين باسم عبدالأمير، الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان، مجلة أهل البيت عليهم السلام، جامعة أهل البيت، المجلد 15، العدد 24 (30 إبريل/نيسان 2019).
III. رشيد عمارة ياش و أيوب محمد طيب، الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان– العراق للدورتين الثانية والثالثة، مجلة الدراسات السياسية والأمينة، السليمانية، المجلد (1)، العدد (2)، كانون الأول 2018.
IV. سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2016.
V. طالي مراد، الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الملد (2)، ال2دد (3)، 2017.
VI. عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (160)، أبريل 2005.
VII. عدنان أمين شعبان، مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد، سلسلة محاضرات الإمارات، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (44)، ط1، 2000.
VIII. عمر خلف الله، الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية: دراسة في الوقع والتحديات، المجلة الجزائيرية للأمن والتنمية، المجلد (10) العدد (3) جولية.
IX. نورالدين حاروش، تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني، مجلة الفكر، كلية الحقوق– جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد (10) يناير 2014.
X. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية.

خامساً: شبكة المعلومات الدولية:

I. برلمان كوردستان – العراق، الأعضاء والكتل البرلمانية:

https://www.parliament.krd/arabic/parties-

II. للأطلاع على نص القوانين المذكورة في نتائج المحور الثاني ينظر: الموقع الرسمي لبرلمان كوردستان العراق على شبكة المعلومات الدولية:

https://www.parliament.krd/arabic/business/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%DB%8C%D9%86/

III. حنا عيسى، مفهوم البرلمان وأهمية وجوده ووظائفه، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

https://www.amad.com.ps/ar/post/389025

المصادر باللغة الانجليزية:

I. *Commission on Human Security, Human Security now. New York 2003.*
II. *Commission on Human Security. Human Security Now; Commission on Human Security: New York, NY, USA, 2003. Available online: http://www.humansecurity-chs.org/ finalreport/English/FinalReport.pdf (accessed on 15 May 2012).*
III. *Chambers English dictionary, UK, W&R chambers ltd and Cambridge University press, 1988, p.1331.*
IV. *United Nations Development Programme, The Human Security Framework and National Human Development Reports: A Review of Experiences and Current Debates, by Richard Jolly and Deepayan Basu Ray, May 2006.*
V. *United Nations Trust Found for Human Security, HUMAN SECUR ITY HANDBOOK, January 2016.*

Reference

First: laws and regulations:

I. *The internal regulations of the Parliament of Kurdistan, which was ratified by the parliament in its ordinary body No. 8 dated (17/7/2008).*

Second: glossaries and dictionaries:

I. *Ibn Manzoor, Arab tongue, Vol. 3, p. 13, Beirut, 1994.*
II. *Al-Munajjid in Arabic, Vol. 37, Beirut, Dar Al-Mashreq, 1998.*
III. *- Nazim Abdul Wahid al-Jasser, Encyclopedia of political, philosophical and international terms, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut-Lebanon, 2008.*

Third :Books

I. *Ahmed Badr, the origins of scientific research and its methods, Ma'areq House, Egypt-Cairo, 1989.*
II. *De Montbrial Thierry, Klein, assistant Jansen saibin, translation: maqdidat Ali: the strategic encyclopedia, Beirut, University Foundation for studies, publishing and distribution, 2011.*

III. *Raja Wahid dewidry, scientific research: its theoretical basics and practical practice, Dar Al-Fikr, Beirut-Lebanon, 2000.*
IV. *Rahim Younis Crow al-Azzawi, introduction to the scientific research methodology, Dar Dijlah, Amman-Jordan, 2008.*
V. *Rawaa Zaki al-Tawil, international security and strategies for change and reform, Dar asana, Amman, 2012.*
VI. *Salim kassom, good trends in Security Studies: a study in the development of the concept of security in international relations, Emirates Center for Strategic Studies and research, without a publication year.*
VII. *Saleh Jawad Al-Kazim and Ali Ghalib Al-Ani, political systems, Faculty of Law, University of Baghdad, 1991.*
VIII. *Adel Abdullah Abdulrahman, human security and dignity of the Sudanese, without a name and a place of nature, 2003.*
IX. *Abdul Hamid Abdul Majid Al-baldawi, methods of scientific research and statistical analysis: research planning, data collection and analysis manually and using the Occupational Health and safety program, Dar Al-Shorouk, Amman-Jordan , 2007.*
X. *Mohammed Badri Eid and Jamal Abdullah, the gulf in a changing strategic context, Arab House of Sciences publishers, Doha-Qatar, 2014.*
XI. *Mohammed Sarhan Ali Al-Mahmoudi, scientific research methods, Dar Al-KTI, Sana'a-Yemen, Vol. 3, 2015.*
XII. *Mohamed Kamel Laila, political systems: the state and the government, Dar Al - Nahda Al-Arabiya for printing and publishing, Beirut-Lebanon, 1969.*
XIII. *Munther Al-Damen, fundamentals of scientific research, Al - Masirah publishing and distribution house, Amman-Jordan, 2007.*
XIV. *Nael Ali al-Asa and Habib Abu Nafia, government accountant, Ramallah-Palestine, al-Quds Open University, 2020.*

Fourth: reports, scientific studies, master's and doctoral theses:

I. *Jamila allak, the concept of security between the traditional thesis and the new critical theses, an article published in the entries of the international forum: Algeria and security in the Mediterranean, reality and horizons, 2008, Faculty of law and political science, Constantine, Algeria.*
II. *Hussein Bassem Abdul Amir, human security and its relationship to human development and Human Rights, Ahl Al-Bayt magazine, Ahl al-Bayt University, Vol.15, No. 24 (April 30, 2019).*
III. *Rashid Amara Yash and Ayoub Mohammed Tayeb, the supervisory performance of the Parliament of Kurdistan - Iraq for the second and*

third sessions, Journal of political and Amina studies, Sulaymaniyah, Volume (1), Issue (2), December 2018.

IV. *Saidi Yassin, the new security challenges in the Maghreb, master thesis, Faculty of law and Political Science, University of Oran 2, 2016.*

V. *Tali Murad, human security is a fundamental guarantee of State Security, Journal of Legal Studies and Research, Faculty of law and Political Sciences - Mohamed Boudiaf University in Mesilla, birth (2), 2D (3), 2017.*

VI. *Abdel Nour bin Antar, the development of the concept of security in international relations, Journal of international politics, Cairo, issue (160), April 2005.*

VII. *Adnan Amin Shaaban, the concept of security under the new world order, Emirates Lecture Series, Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and research, issue (44), Vol.1, 2000.*

VIII. *Omar khalafallah, human security and sustainable development in the Maghreb region: a study in realities and challenges, Algerian Journal of security and development, Vol.10, Issue 3, July.*

IX. *Noureddine haroush, developing the relationship between parliament and civil society, Al - Fikr magazine, Faculty of law-Mohammed Khudair University, Biskra, issue (10) January 2014.*

X. *UNDP, Regional Bureau for Arab states, Arab Human Development Report 2009: human security challenges in Arab countries.*

Fifth: International Information Network:

I. *The Parliament of Kurdistan-Iraq, sticks and parliamentary blocs: https://www.parliament.krd/arabic/parties-*

II. *For the text of the laws mentioned in the results of the second axis, see: the official website of the Parliament of Iraqi Kurdistan on the International Information Network: https://www.parliament.krd/arabic/business/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%DB%8C%D9%86/*

III. *Hanna Issa, the concept of Parliament and the importance of its existence and functions, an article published on the website: https://www.amad.com.ps/ar/post/389025*

English-language sources:

I. *Commission on Human Security, Human Security now. New York 2003.*

II. *Commission on Human Security. Human Security Now; Commission on Human Security: New York, NY, USA, 2003. Available online: http://www.humansecurity-chs.org/ finalreport/English/FinalReport.pdf (accessed on 15 May 2012).*

III. *Chambers English dictionary, UK, W&R chambers ltd and Cambridge University press, 1988, p.1331.*
IV. *United Nations Development Programme, The Human Security Framework and National Human Development Reports: A Review of Experiences and Current Debates, by Richard Jolly and Deepayan Basu Ray, May 2006.*
V. *United Nations Trust Found for Human Security, HUMAN SECUR ITY HANDBOOK, January 2016.*